الصحيفة تتناول محور «القروض» فقط مدعم بالأحكام والبيانات المدنية للوزير

الفزيع: استجواب وزير المالية في منتصف الشهر الجاري

■ لا تهاون مع الاستخفاف بالقضية.. ولولا التهاون المتعمد لـ«المركزي» لما وصلنا إلى هذا الحال

■ صندوق المعسرين «حيلة» للتستر على مخالفات البنوك ولن يحل القضية

أعلن النائب نواف الفزيع عزمه تقديم استجواب لوزير المالية مصطفى الشمالي منتصف شهر فبراير الجاري، مبيناً أن هذا الاستجواب سيتكون من محور واحد «القروض» وسيكون مختلفاً عن الاستجوابات السابقة ومدعم بالأحكام والبيانات التي تدين الوزير.

وقال الفزيع في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة «بعد ان أعلن وزير المالية امس انه ليس هناك حل باسقاط القروض او الفوائد وليس هناك مجال للحديث عن هذا الكلام، فنحن نعلن كذلك اننا سنقدم استجواب وزير المالية في منتصف شهر فبراير بخصوص موضوع القروض»، داعياً كل مواطن مقترض تعرض الى مخالفات بان مستنداته له حتى يضمنها جميعاً في الاستجواب حتى يعلم الشعب الكويتي من هو المخطئ ومن الذي يتحمل المسؤولية ولماذا وزير المالية هو المعني أولاً وأخيراً في قضية القروض.

واضاف الفزيع: لا يمكن ان نسمح بما قيل وهذا الاستخفاف بالكثير من الوقائع التي قدمناها وأكدنا من خلالها أنه لولا غياب دور البنك المركزي «عن عمد» في الرقابة على القروض، لما وصل الحال الى ان الفوائد اصبحت تتجاوز قيمة القرض، معتبراً ان ما ورد من اللجنة المالية البرلمانية بخصوص صندوق المعسرين لن يخدم القضية لأن صندوق المعسرين ما هو الا حيلة للتستر على تجاوزات البنوك.

نواف الفزيع في مجلس الأمة امس مع خليل الصالح

■ المساءلة التزام وخيار فردي وأتمنى من جميع النواب تقديم الدعم

اذ ان الدولة تسدد القروض، ثم تطالب المواطنين بعد فترة معينة بتسديد ما تبقى عليه من القروض دون النظر الى ان الدولة هي المسؤولة عن وصول الامور الى هذه المرحلة نتيجة غياب دورها منذ عام 1998 ولغاية 2008.

ولفت الى ان احدى الحالات لمواطن اقترض في عام 1995 بقيمة 87 الف دينار، ولا يزال يسدد وسيستمر في السداد لغاية عام 2015 وستبلغ قيمة ما يسدده 150 الف دينار قيمة القرض والفائدة كاملة، ووزير المالية لا ادري ان كان يعلم او لا يعلم بهذه الحالات ولكننا سنضعه على المنصة ونحمله مسؤولية موقفه المتخاذل تجاه شريحة كبيرة من المجتمع.

وزاد «هذا التزام وخيار فردي منا، ونتمنى من الاخوة النواب دعمنا في هذه القضية التي تمس جميع شرائح المجتمع الكويتي»، مشيرا الى ان اللجنة المالية متجهة الى صندوق المعسرين من خلال بعض التعديلات عليه، بينما نحن لدينا موقف واضح ومعلن من هذا الصندوق.

وبين ان الشيء الوحيد الذي كان يمكن التفاوض عليه هو حصر القضية في القروض من 1998 ولغاية 2008، ولكن توجه «المالية» الى صندوق المعسرين وبغض النظر عن هذا التوجه، فإن تصريح وزير المالية واضح بالنسبة لنا، موضحا انه سينسق مع بقية النواب فيما يتعلق بالاستجواب فيما اذا كان سيقدمه بشكل فردي او بالاشتراك مع آخرين.

هنأ نظيره في نورو بالعيد الوطني

الراشد استقبل الكندري والسبيعي والغانم

علي الراشد

استقبل رئيس مجلس الامة علي الراشد في مكتبه امس امين عام مجلس الامة غلام علي الكندري ومدير ادارة البحوث سليمان السبيعي واختصاصي اول تحليلي احصاء رنا الغانم.

حيث قدموا له كتاب بعنوان «دليل القوانين الصادرة خلال الفصل التشريعي الثالث عشر» حيث يضم الكتاب 91 قانونا من إعداد رنا الغانم.

من ناحية اخرى بعث الراشد ببرقية تهنئة إلى رئيس البرلمان في جمهورية نورو لودويغ سكوتي وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

قدم اقتراحات لحل مشاكل المرور والصحة والمراسي

الشمري: استضافة الكويت لمؤتمر المانحين رسالة إنسانية رسمها صاحب السمو

■ المبادرة ليست غريبة على الأمير لدعم الوضع الإنساني في سوريا وفي كل دولة تحتاج إلى المساعدة

■ الكويت ستبقى منارة تضيء العالم لتلبية الاحتياجات والنداءات وأفعالها أشهر من أن تذكر

ناصر الشمري

أكد النائب ناصر الشمري ان استضافة الكويت لمؤتمر المانحين لدعم الشعب السوري ما هي إلا رسالة انسانية رسمها صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الصباح بإنسانيته وتهدف الى تخفيف معاناة الشعب السوري التي تتفاقم في كل يوم، موضحا ان هذه المبادرة ليست غريبة على سموه في دعم الوضع الانساني في سوريا وفي كل دولة بحاجة الى المساعدات الإنسانية.

وقال الشمري في تصريح له امس، إن الكويت مازالت وستبقى منارة تضيء العالم في تلبية الاحتياجات والنداءات الانسانية وأفعالها اشهر من ان تذكر لأن الكل يعلمها جيدا، مشيرا الى ان مساهمة الكويت ليست جديدة في عمل الخير بل هي دائما سباقة في تلبية الاحتياجات الانسانية، متمنيا ان تنتهي معاناة الشعب السوري الذي يستحق منا كل التقدير والاحترام.

من ناحية أخرى، تقدم الشمري بعدة اقتراحات لحل مشاكل المرور في بعض المناطق، وصرف بدلات لموظفي وزارة الصحة، وانشاء مراسي خاصة للسفن والطرارید الخاصة بالمواطنين برسوم رمزية نظير لخدمات الحراسة والصيانة، وجاء في نص اقتراحات النائب ما يلي: نظرا لما يشهده طريق الوفرة من كثرة الازدحام المروري، حيث يخدم هذا الطريق مرتادي منطقة الوفرة الزراعية ومنطقة جواخير الاغنام وكذلك اسطبلات خيل الاحمدي ومنطقة النقابات النقطية السائلة وطريق الارتال العسكرية وموظفي شركة نفط الكويت وشركة نفط الخليج بمنطقة الوفرة، هذا بالإضافة لازدياد مرتاديه بعد انشاء مدينة صباح الاحمد، فاصبح طريق الوفرة يعاني من ضغط وكثافة بسبب عدم استيعابه للكم الهائل من السيارات والشاحنات التي ترتاده ما سبب الكثير من الحوادث التي راح ضحيتها الكثير من الابرياء، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر:

العمل على توسعة طريق الوفرة حيث ان هذا الطريق يعمل بحارتين فقط وجعله طريقا سريعا وتزويده بكل ما يحتاجه مرتادو هذا الطريق من محطات للوقود وتزويده بجميع الخدمات وسوق متكامل مزود بالسلع والخدمات التي تخدم مرتاديه ومركز طوارئ وإسعاف شامل ومتكامل مزود بالاجهزة والمواد الطبية، ويعمل به اطباء طوارئ ومسعفون ومركز امني متكامل ومجهز بالأفراد والآليات لحماية مرتادي هذا الطريق الحيوي.

وجاء في الاقتراح الثاني يصرف بدلات لموظفين وزارة الصحة ما يلي:

نظرا للخطورة التي يواجهها موظفو وزارة الصحة في إدارة نقليات الخدمات البحرية في ميناء الشعيبة وميناء الشويخ ومن مبدأ العدل والمساواة التي حث إليها الدستور، لذا فإننا نتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

صرف بدلات لموظفي وزارة الصحة «بدل تلوث – بدل خطر – أعمال شاقة» للعاملين في إدارة نقليات الخدمات البحرية العاملين في إدارة نقليات الخدمات البحرية في ميناء الشعيبة وميناء الشويخ آسوة بزملائهم العاملين في العمليات البحرية والمؤسسة العامة للموانئ والإنقاذ البحري.

وجاء في الاقتراح الثالث جاء ما يلي: انشاء مراسي خاصة للسفن والطرارید الخاصة للمواطنين برسوم رمزية نظير لخدمات الحراسة والصيانة، وتقديم للراسي للمتقاعدين مجانا.

الصالح يسأل الأذينة عن خدمة الاتصالات الدولية

قدم النائب خليل الصالح مجموعة أسئلة إلى وزير المواصلات سالم الأذينة، حول اسماء الشركات المتعاقدة مع الوزارة لتقديم خدمة الاتصالات الدولية، ودور ديوان المحاسبة أو لجنة المناقصات في التعاقد مع هذه الشركات، وجاء في نص السؤال ما يلي:

1 – نرجو بيدي بأسماء الشركات المتعاقدة مع الوزارة لتقديم خدمة الاتصالات الدولية ونوعية الخدمات مع نرجو بيدي بنسخة من العقود المبرمة بين الوزارة وبين هذه الشركات.

2 – هل تم اخذ موافقة ديوان المحاسبة او لجنة المناقصات على التعاقد مع هذه الشركات.

3 – هل رصدت الوزارة مخالفات على هذه الشركات ومانوعها؟.

4 – هل تقوم هذه الشركات بنقل الحركة عن طريق مقاسم الوزارة الدولية او عن طريق مصادر او شركات اخرى.

5 – هل هناك مستحقات مالية للوزارة على هذه الشركات وفي حال الايجاب يرجى نرجو بيدي بكشف مفصل عن المبالغ المستحقة واسبابها وتاريخها.

6 – قامت الوزارة بتشكيل لجنة دائمة للاتصالات بموجب القرار الوزاري 2012/256 لمعالجة وتصحيح اوضاع جميع تراخيص الشركات لذا يرجى نرجو بيدي باسماء اعضائها والسيرة الذاتية لهم والقرارات التي صدرت عنها ومحاضر اجتماعاتها.

بعضوية البذالي والهرشاني والبوص والفيلكاوي والخرافي والكندري والمري والحسيني

كتلة «المستقلون» أول تكتل رسمي يجمع 8 نواب تحت القبة

ناصر المري يعلن عن الكتلة في مؤتمر صحافي

مشاورات بين نواب الكتلة قبل الاعلان

■ المري: باب الانضمام مفتوح للجميع وسنعمل بالتعاون مع النواب والحكومة

أعلن النائب ناصر المري عن تاسيس كتلة جديدة مستقلة باسم «كتلة المستقلون» مكونة من النواب بدر البذالي وحمد الهرشاني وسعد البوص وطاهر الفيلكاوي وعادل الخرافي وفيصل الكندري ومشاري الحسيني وناصر المري.

وأكد المري في مؤتمر صحافي بمجلس الأمة أمس، أن باب الانضمام الى الكتلة مفتوح لكل من اراد الدخول فيها، مضيفا: سنعمل بالتعاون مع الفريق الحكومي وستمارس الدور الرقابي وتحقيق تكافؤ الفرص وسيكون لنا ظهور دوري مع الاعلام لاطلاعهم على اجتهاداتنا المعتمدة وما تحقق منها وما سيتحقق بتواريخ محددة.

وأوضح أن الكتلة ستعمل مع بقية الزملاء الاعضاء لتحقيق الهدف السامي لكل محب لهذه الارض الطاهرة وهو العدل الاجتماعي وان يكون جميع المواطنين سواسية لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات وسنتعاون مع الفريق الحكومي وندعمه ان اصاب وسنقومه ان اخطأ.

■ هدفنا تحقيق العدل الاجتماعي والمواطنة لكل أبناء الشعب على حد سواء

للتيسير على المواطنين بسبب الغلاء الفاحش

عسكر يقترح تخفيف المدة الزمنية للحصول على قرض توسعة وترميم السكن الخاص

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحاً لتخفيف المدة الزمنية للحصول على قرض توسعة وترميم السكن الخاص من المحفظة المالية لدى بنك التسليف والادخار، وجاء في نص الاقتراح ما يلي: بعد الاطلاع على الدستور، وعلى القانون رقم 46 لسنة 2005 بشأن انشاء محفظة مالية لدى بنك التسليف والادخار لتمويل توسعة وترميم السكن الخاص.

وافق مجلس الامة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه واصدرناه:

مادة أولى: تضاف فقرة جديدة الى نص المادة الثانية من القانون رقم 46 لسنة 2005 المشار اليه نصها الآتي: «ومن احدى شروط الحصول على القروض الميسرة ان يكون قد مضى على العقار عشر سنوات على الاقل من تاريخ ايصال التيار الكهربائي للمنزل».

مادة ثانية: يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون.

مادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

وأرفق النائب مع اقتراحه مذكرة إيضاحية جاء فيها ما يلي: استنادا إلى دستور دولة الكويت فإن الدولة تعمل على توفير العيش الكريم لكافة المواطنين دون استثناء حيث أن المواطنين سواسية أمام القانون والدستور، وحيث أن السكن أحد أهم مقومات رعاية الأسرة الكويتية والدستور أولى الأسرة أهمية خاصة وأوجب رعايتها وصونها وللتيسير على المواطن فقد أوضح القانون رقم 46 /2005 المشار إليه أهمية القرض الميسر لتقديم التمويل المناسب لأغراض التوسعة للسكن الخاص لمواجهة حاجات المواطنين كزواج الأبناء والاستفادة من المساحات غير المستغلة أو لأغراض الترميم للمساكن التي مضى على إنشائها فترات طويلة، كما أن ظروف التضخم والغلاء المعيشي تستوجب علينا التخفيف من معاناة المواطنين المستفيدين من قروض الرعاية السكنية ولذا أعد هذا الاقتراح بقانون لتخفيف المدة الزمنية للحصول على قرض المحفظة المالية المدارة لدى بنك التسليف والادخار للمواطنين والبالغة عشرة آلاف دينار كويتي من خمس عشرة سنة كحد ادنى وذلك للحصول على القرض المذكور إلى عشر سنوات وذلك بموجب تطبيق القانون رقم 46 لسنة 2005.

عسكر العنزي